

ملاحظات حول اختبار مادة القانون البحري

١٤٣٩هـ

ثلاثة ملاحظات موضوعية

الملاحظة الأولى: بالنسبة للسؤال الأول، كل فقرة عليها خمس درجات وهي موزعة كالتالي: تعريف ماتحته خط (درجتين)، رأيك (١ درجة) مثلاً أعترض، غير صحيحة، صحيحة لكن ناقصة العبارة، أتفق نسبيًا وغيرها، الشرح عليه درجتين، وقد لاحظت الآتي:

أغفلت بعض الطالبات توضيح رأيها، وأسهب كثيرًا في الشرح تكلمت مثلاً عن تعريف لها علاقة بالسبب الأجنبي وكل التفاصيل التي من الممكن أن يستخدمها الناقل في الدفع بعدم التعويض.

كانت هناك إجابات متميزة وبالرغم من اختلافها إلا أنها صحيحة وأسست عرض ثلاث إجابات صحيحة على السؤال التالي:

إعفاء الناقل من المسؤولية بموجب عرف أو بموجب العقد

نموذج أ:

لا يستطيع.

الإعفاء هو (أن يخلي الناقل نفسه من المسؤولية ويدفع بأن تكون المسؤولية على الربان أو المجهز أو المالك) ولا يستطيع الناقل أن يعفي نفسه من المسؤولية (لا يوجد قانون) والعرف مثلاً يلزم الناقل بالمسؤولية بالنسبة لدفع الرسوم الجمركية

إجابة متكاملة، لاحظوا ارتباط رأيها بالإجابة، كثر الكلام لا يعني صحته، الدرجة المستحقة ٥/٥

نموذج ب:

صحيح وإعفاء الناقل من المسؤولية أي لا يعرض عن الضرر الحاصل فهذا معنى الإعفاء، لأنه قد يُعفى الناقل من المسؤولية بموجب عرف مثل عجز الطريق وممكن يكون بالاتفاق عن طريق نظام الترك

نموذج ت:

إعفاء الناقل يعني أنه لا يضمن أو يتحمل من المسؤولية، مثل نظام الترك بموجب عقد أو بموجب عرف مثل عجز الطريق

إجابة ممتازة، ناقص فقط رأيها فيما يخص تأييدها للعبارة من عدمه، الدرجة المستحقة ٥/٤

نماذج إجابة ناقصة

نموذج أ: رأي أنه يتم إعفاء الناقل بموجب الاثنان معا العرف والعقد، أي صحيح.

أي لدينا إعفاء قانوني (بموجب رخصة الترك) والذي يعفيه من المسؤوليات الصادرة من التابعون البحريون والربان بحيث لا يستطيع الرجوع عليه في الأعمال الصادرة منهم.
والعرف مثلاً (عجز الطريق) يتم الاتفاق على الأخذ به أو عدم الأخذ به.

(ناقص تعريف الإعفاء) الدرجة المستحقة: ٥/٣

نموذج ب: عبارة صحيحة ولكن ناقصة، يستطيع الناقل تحديد مسؤوليته ولكنه لا يستطيع إعفاء نفسه بموجب العقد، ولكن يستطيع الإعفاء بموجب العرف مثل عجز الطريق [١-٥٪] ولكن لا يستطيع الناقل التمسك بهذا العرف أمام أطراف لا يعملون به

(ناقص تعريف الإعفاء) الدرجة المستحقة: ٥/٣

نموذج ت:

أن الناقل هو المسؤول عن كل مايخص السفينة لكن قد يكون هناك حالات إعفاء في حالات: يكون بموجب العقد إذا نص في العقد على أنه غير مسؤول مثلاً أسند الناقل مهمة الرص والتستيف إلى أحد التابعين فهنا مع إسناد هذه المهمة إلى طرف آخر أوجب المنظم الاشراف على هذه العملية لإن الأساس والجوهر من عقد النقل البحري هو إيصال البضائع بحالة سليمة وهو من يسأل عنها، العقد شريعة المتعاقدين فينص أطراف العقد على كل مافيه حماية لمصالحهم. ممكن يعفى الناقل من المسؤولية إذا نص في العقد على بند أو أنه غير مسؤول مثل دفع الرسوم الجمركية. إعفاء الناقل من المسؤولية بموجب العرف إذا أثبت السبب الأجنبي وكل مايقطع العلاقة السببية بين الخطأ والضرر مثل العيب الذاتي الذي يتفرع منه عجز الطريق وخطأ الشاحن والقوة القاهرة

(الإجابة أطول بكثير مما كتبت، تفاصيل كثيرة، ناقص تعريف الإعفاء + رأيها فيما يخص العبارة من صحتها أو عدمه أو قبولها أو معارضتها) الدرجة المستحقة ٥/٢

لا يوجد تعريف واحد للدفع أو التحفظ أو الإعفاء وقبلت أي عبارة تفيد ذلك بغض النظر عن ركاكة الأسلوب، ولكن لاحظت خلط البعض بين الاحتجاج وبين التحفظ، إذا وجدت ذلك فنقصت الطالبة من التعريف ٢/١

وأخيراً: الدفع بعدم وضوح أن الرأي وجب توضيحه فيما يخص العبارة من ناحية التأيد أو الإعتراض غير مقبول لثلاثة أسباب: السؤال واضح، تدريبنا على نماذج من ذلك في المحاضرات وأخيراً أجاب الجميع بتوضيح رأيه على الأقل بفقرتين من أصل ثلاث، وذلك في السؤال الأول.

الملاحظة الثانية: انتبهي من عدم الخلط بين دعم المشرع لمنظومة النقل البحري وبين دعم المشرع للناقل البحري، وهذا سبب نقص البعض جزئياً أو كلياً في الفقرة الأولى من السؤال الثاني

الملاحظة الثالثة: خصصت درجتين على توضيح الرأي بالفقرة الثانية من السؤال الثاني ودرجتين على الشرح، أصاب البعض في ذلك، ولكن أصاب البعض في الشرح دون توضيح الرأي ووجدت إجابات غير مرتبطة بالسؤال أبداً وفيها تقريبا كل المنهج.

رابعا: معظم الإجابات على سؤال القضية كانت صحيحة ولكن أخطأ عدد محدود وبسيط فيها، لذلك أنبه أن الجواز الشرعي ينافي الضمان وذلك عند اتفاق الأطراف على تنفيذ العقد البحري بطريقة تمنع الدائن من المطالبة بالتعويض، وعليه لا صحة للاحتجاج بصحة سندات الشحن قبل التحميل، وتضررها بعد تنفيذ عقد النقل البحري، لأنه وقوع الضرر كان احتمالي ولا يعوز بموجب الاتفاق على شحن البضائع على ظهر السفينة

ملاحظة: إغفال ذكر القاعدة يعني أن الدرجة المستحقة ٣/٢، علماً أنني قبلت حتى قاعدة العقد شريعة المتعاقدين بالرغم من تنبيهي لكن باستعمال قواعد أخرى مثل الجواز الشرعي ينافي الضمان.

ملاحظات عامة

أولاً: الخط الرديئ يُشتت كثيراً ويعقد موضوع القراءة على القارئ، ومن الواجب عليك كقانونية تحسين خطك، أستطيع القول من خلال تصحيح أوراقك أن (٤٢/١٢) خطهن واضح ومعتدل.

ثانياً: من الضروري على الطالبات اللاتي لم يحصلن على درجة المشاركة (خمس درجات) أن يتفاعلن في محاضرات هذا الأسبوع.

ثالثاً: لا يوجد إعادة للاختبار أو تحسين على الإطلاق.

رابعاً: جزئية الاختبار النهائي في المنهج كاملاً الذي درسناه فيما عدا [اليوم البحري]

خامساً: بإمكان الطالبة مراجعة ورقة الاختبار لفهم أخطائها

سادساً: لا ينسب لساعت قول وعليه الطالبات اللاتي تعمدن عدم الإجابة على السؤال فقدنا الدرجة المخصصة له.

سابعاً: لا عبرة بالتوهم وأيضاً لا عبرة بالظن البين خطؤه، وعليه أعتقد أن البعض يسعى إلى الكمال أو خلق أجواء مريحة جداً في الاختبار، تقدمت الكثير من الطالبات بحجة ضيق الوقت، ولكن أعتقد أن هذا غير صحيح لأن أغلبكن أجاب على الأسئلة بشكل مفصل، علماً أن البعض أجاز وأصاب لأنه فكر جيداً بالسؤال المطلوب وعناصره كاملة. بالنهاية الاختبارات مصصمة لقياس مستوى الطالب في وقت محدد.

ثامناً: حفظ ماتدرّبنا عليه في المحاضرات وكتابته في الاختبار بدون التفكير بالسؤال أمر غير مجدي على الإطلاق ولا يُنصح به.

تاسعاً: من حقك كطالبة فهم أخطائك وعليه أقسمكن لمجموعتين:

المجموعة الأولى: تكون مراجعة ورقة الاختبار لهن يوم الثلاثاء بعد محاضرة القانون البحري وذلك لمن يعتقد أنه سيحذف المادة **(علماً أن آخر موعد لحذف مقرر دراسي هو يوم الخميس الموافق ١٢ ربيع**

الأول ١٤٣٩هـ)

الثانية: مراجعة ورقة الاختبار يوم الثلاثاء الموافق ١٧ ربيع الأول وذلك من الساعة ١٢-١، وذلك لمن لم تنطبق عليه وصف المجموعة الأولى.

وأخيراً: أشكر كل من تميزت في الاختبار فهذه أفضل مكافأة للأستاذ وفعلاً يصح الاستشهاد هنا بـ "أبارك في الناس أهل الطموح ومن يسئل ركوب الخطر" و "على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم".

كل التوفيق

أصايل بنت أحمد العوهلي